وزارة التجارة والصناعة

(قطاع التجارة الداخلية)

قرار وزارى رقم ٣٤ لسنة ٢٠٠٨ «بالتفويض»

باعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة دمياط وسوق الجملة التابع لها عن العام المالى ٢٠٠٨

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ الصادر فى ٢٠٠٢/١/٣١ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن اللائحة المالية للغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاص ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٧٣ لسنة ٢٠٠٧ بشأن اعتماد لائحة شئون العاملين واللائحة المالية ولائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال لرئيس وأعضاء مجلس إدارة الغرفة ولائحة نظام العاملين والهيكل التنظيمى وجداول التوصيف والتقييم لوظائف الغرفة التجارية لمحافظة دمياط وسوق الجملة التابع لها ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة دمياط جلسة ٢٠٠٧/١٢/٤ باعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة وسوق الجملة التابع لها عن العام المالى ٢٠٠٨ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠٠٨/٥/٢٦ ؛

قـــــرر :

مادة ١ - اعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة دمياط وسوق الجملة التابع لها عن العام المالى ٢٠٠٨ وستبلغ جملة الإيرادات التقديرية للغرفة والسوق معًا مبلغ ٣١١٣٦٠٠ ج (فقط ثلاثة ملايين ومائة وثلاثة عشر ألفًا وستمائة جنيه لا غير) وجملة المصروفات التقديرية للغرفة والسوق معًا مبلغ ٢٩٨١٩٠٨ ج (فقط مليونان وتسعمائة وواحد وثمانون ألفًا وتسعمائة وثمانية جنيهات لا غير) بفائض قدره ١٣١٦٩٢ ج (فقط مائة وواحد وثلاثون ألفًا وستمائة واثنان وتسعون جنيهًا لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠٠٨/٥/٢٦

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء/ حمزة البرى